تضامنًا مع مجلة الآداب

تضامنًا مع حريّة التعبير

تواصل الآداب نشر ردود الفعل والعرائض على الحكم غير المنصف الصادر في حقّها في الدعوى التي رفعها عليها مستشارُ الرئيس العراقيّ السيِّد فخري كريم بسبب افتتاحيّة رئيس تحرير الآداب عام ٢٠٠٧.

والحقّ أنَّ ما يُنشر أكثر من أن تستطيع استيعابَه مجلةٌ دوريّةٌ كـ الآداب. ولذا فإنَّنا مضطرُّون إلى عدم نشره كلّه. كما أنَّنا ننبِّه إلى أنَّنا اضطررنا إلى أن نحذف، من جديد، بعضَ العبارات التي «تسيء إلى سمعة» مستشار السلطان (استبدلناها بثلاث نُقط بين معقوفين)، رغم إيماننا المطلق بأنّ مجرَّد كونه شخصيّةً عامّةً سيعرِّضه (ويجب أن يعرِّضه) لأقصى النقد. ولكنّ القرّاء الكرام يستطيعون العودةَ إلى شبكة الإنترنت لقراءة الموادّ كاملة.

الآداب

أيّ دفاع وعن أيّة حريّة؟ محاكمة الآداب نموذجًا

حكمتْ محكمةُ المطبوعات بغرامةٍ ماليّةٍ كبيرة على مجلّة الآداب بسبب نشر رئيس تحريرها سماح إدريس افتتاحيّةً انتقد فيها ـ في ما انتقد ـ السيّد فخري كريم، وألمح إلى ما كانت قد ذكرتْه جهارًا نهارًا عشراتُ الأقلام من اتهام السيّد كريم بسرقة أموال، ومِن عمل بعض «الشيوعيين العراقيين القدامى/الجدد» مع مخابراتٍ عربيّةٍ وأميركيّةٍ وبريطانيّة (وهنا أختلف مع بعض الذين حاولوا الدفاعَ عن إدريس قائلين إنّه لم يقصد السيّد كريم من جملة أولئك «الشيوعيين»).

نفهم أن يردّ أحدٌ على كلامٍ قيل في حقّه، في مقالةٍ ما، بمقالةٍ كاملةٍ يبيّن فيها بطلانَ «الادّعاءات» التي سيقتْ بحقّه؛ فالفكر والفكر المضادّ قد يصحّحان أحدُهما الآخرَ، ويعطيان نظرةً أشمل عن حقيقةٍ ما، وخاصّةً عندما يتعلّق الأمرُ بقضيّةٍ فلسفيّةٍ أو سياسيّةٍ ما.

إنّ الكلام الذي أطلقه إدريس في افتتاحيّته عام ٢٠٠٧ كان من النوع السياسيّ النقديّ للواقع المعيش في بعض البلاد العربيّة، وفي العراق بشكل أخصّ. ومن حقّه كإنسان أن ينتقدَ ما يعتقده خطأً، بناءً على منظومة عقائده هو. ومن حقّه أن يتّهم مَن يشاء ممّن يعملون في الحقل العامّ، السياسيّ كما الثقافيّ، بما يراه خطيئةً كبرى وضررًا أكبرَ يَلْحق بالناس، ودائمًا من وجهة نظره هو. ومن حقّ غيره أن يواجهَه ويحاججَه انطلاقًا من منطلقاته وخلفيّاته أيضًا، وأن ينتقدَ ويهاجمَ منطلقات إدريس نفسها. غير أنّ إدريس لم ينتقد الموقفَ السياسيّ لإنسانٍ يعمل في الحقل العامّ فحسب، وإنّما انتقد أخلاقيّاته أيضًا؛ وهذا أمرٌ ضروريّ **هو الآخر** لأنّ الأخلاقيّات هي ركيزةُ كلّ عملٍ عامّ.

ولكنْ هل من حقّ الإنسان أن ينشر اتّهاماتٍ تتعلّق بالأخلاقيّات التي يمارس بها أحدُهم دورَه في الحقل العامّ (اتّهامات السرقة مثلاً)؟ لا أعتقد أنّ ذلك حقٌّ بالمُطلق، إذا يجب تجنّبُ نشر التلفيقات مثلاً، وذلك من منطلق أخلاقيّ. ومع ذلك أقول إنّ نشر الاتّهامات ليس حقًّا فقط بل **هو واجب** أيضًا إنْ كانت هذه الاتّهاماتُ صحيحةً. ولكي يتمّ التأكّدُ من صحّتها يجب ذكرُ المراجع والأدلّة، وكذلك احترامُ حقّ الشخصيّة العامّة المنقودة بالردّ والتوضيح. لقد ذكر إدريس مراجعَه بالنسبة إلى فخري كريم في مقالاتٍ له لاحقة، وليته كان قد ذكرها في افتتاحيّته موضوعِ الدعوى.

إنّ مهمّة العاملين في حقلي الإعلام والثقافة هي أن يشكّلوا مجالاً مستقلاً عن السلطات السياسيّة، بل القضائيّة أيضًا، لنقدها وتصحيحها إنْ أمكن. ولهذا فمن الضروريّ المحافظة على إمكانيّة نقد هذه السلطات واتّهامها كذلك... على أن يلتزم المنتقِدون والمتّهمون بأن يفتحوا مجالَهم الإعلاميّ والثقافيّ أمام الذين ينتقدونهم لكي يردّوا على ما يساق عنهم من آراء. وإدريس كان شفّافًا في هذا المجال، إذ فتح صفحاتِ الآداب أمام مَن يشاء الردّ، فجاء النقاشُ مفيدًا. إنّ استخدام القضاء، في رأيي، يجب أن يكون متوجّهًا أساسًا لفرض حقّ الردّ إنْ لم يُحترَمْ هذ الحقّ، لا لتغريم المنتقدين العاملين في حقلَي الإعلام والثقافة ومعاقبتهم!

إنّ حماية مجال حرّية التعبير في حقلَي الإعلام والثقافة تساهم في صونهما من الخضوع للسلطات الأخرى، ومنها السلطة القضائيّة (المسيّسة في أحيان كثيرة وبلدان عديدة) وسلطةُ المال، وذلك لكي يكون الفيصلُ هو النقاش والعقل انطلاقًا من مختلف الأخلاقيّات والمنظومات الفكريّة والتوجّهات الإيمانيّة التي يعبّر عنها أصحابُها في حرّية. إنّ جوًا كهذا من شأنه أن يُنعِش وطنًا بأكمله. ومن هنا، فإنّ من الضروريّ القيامَ بحملةٍ واسعةٍ، وعلى مراحل متصاعدة، يقودها الإعلاميّون والمثقّفون، المتضرّرون المباشرون من سيف قانون المطبوعات، لتغيير واقع هذا القانون في لبنان، على أن يسْعوا كي يشاركَ في هذه الحملة أكبرُ عدد ممكن من الناس، لكون الناس عامّةً متضرّرين غير مباشرين (بل مباشرين!) من هذا الجوّ التهديديّ في الحقل الإعلاميّ والثقافيّ.

إنّ الدعوى على مجلّة الآداب يجب أن تُقرأ من زاويةٍ أبعد من فخري كريم وقرار المحكمة: إنّها مشكلةُ تضييق على إحدى مساحات الحرّية الفكريّة في بلادٍ عربيّةٍ غارقةٍ حتّى أذنيها في الإرهاب الفكريّ، السافرِ منه والمبطّن، العسكريّ الفجّ والماليّ الناعم. كلّنا في المركب نفسه في اعتقادي، مركبِ منطقتنا المخلّع، ونحتاج أن نتعاونَ كي نُبقي على كلّ طوْق نجاةٍ فكريّ وحضاريّ فيه. والآداب هي واحدٌ من أطواق النجاة الممكنة تلك، وإنّ الانتصارَ لها أمرٌ ضروريّ لكلّ مَنْ يرى أنّ الإنسان، بحرّيته وكرامته في آن، هو الأولويّة.

إنّ الدفاع عن الآداب ليس دفاعًا عن حرّية التعبير فقط؛ فمن حقّ الجرائد والمجلّات التي تتّخذ مواقفَ فكريّةً معاكسةً لهذه المجلة أن تكون حرّةً في التعبير، ويجب الدفاع عن حرّيتها تلك: ذلك لأنّ «مَنْ يحبّ الحرّيّة حقًّا هو من يدافع عن حرّيّة غيره،» كما يقول الفيلسوفُ الأرثوذكسيّ برديايف. الدفاع عن الآداب أبعدُ من ذلك: إنّه دفاعٌ عن موقفٍ فكريّ يقول بالوقوف إلى جانب الإنسان كلّه في حرّيته وكرامته اليوميّة؛ إنّه دفاع عن موقف فكريّ يقول إنّ حرّية التعبير ليست كافية؛ فهذه تكون بلا أفق حين لا يستطيع المرءُ تأمين قوته اليوميّ أو مأواه أو استشفائه.

لم تمتشق الآداب قلمَ الدفاع عن حرّيةٍ جوفاءَ مخادعةٍ لا تكترث بكرامة الإنسان وحياته، وإنّما تدافع عن خطّ تحرّر الإنسان، «كلّ إنسان وكلّ الإنسان.» من هنا يجب الوقوفُ مع هذه المجلة. ولذا نشأتْ حملة ملموسة (www.adabmagclub.blogspot.com)، لسانُ حالها: «أنا أدعم مجلة الآداب، إذًا أنا أشترك فيها اليوم.» وبتحرّكٍ كهذا، محسوسٍ، وحاضر، يستطيع كلّ إنسان مقتنع بتوجّه الآداب أن يتضامن مع نفسه بتضامنه معها، الآن. وعلى المدى الأطول يجب أن يترافق ذلك مع السعي إلى إعادة النظر في واقع محكمة المطبوعات في لبنان.

بمجلة الآداب نحافظ على ضوءٍ في منطقتنا، لا نودّه أن ينطفئ. وأن نساعد ضوءًا على استمرار اشتعاله، فذلك أسهلُ وأفضلُ من إشعال ضوءٍ جديد!

كندا،
أستاذ جامعيّ في جامعة يورك،
وكاتب لبنانيّ http://outofillusions.info

❖ ❖ ❖

هيفاء زنكنة

عن أكاذيب مستشاري السلاطين وأعداء الحريّة

حدثان مهمّان يستحقّان التوقف عندهما معًا على الرغم من اختلافهما ظاهريًا. الحدث الأول ثقافيّ يتعلق بسماح إدريس، رئيس تحرير مجلة الآداب الثقافيّة المعروفة التي تُعتبر واحدًا من أهم المصادر الأدبيّة والثقافيّة في العالم العربيّ. وإذا ما تحدّثنا عن الأدب العراقيّ بالتحديد فلا بدّ لأيّ باحث أو ناقد أن يمرّ عليها ليكتمل عمله؛ وأتذكر جيدًا أنّ الآداب كانت المجلة العربيّة الوحيدة التي أصدرت ملفّاتٍ خاصةً عن الأدب العراقيّ والثقافة العراقيّة في سنوات الحصار الجائر الذي شمل الكلمة المطبوعة نفسها.

أحد الشيوعيين الليبراليين الجدد أقام دعوى ضدّ الآداب. ولمعرفة فحوى الدعوى، فلنقرأ ما كتبه سماح إدريس في صحيفة **الأخبار**، وبعد أن أصدرتْ محكمةٌ لبنانيّةٌ حكمًا جائرًا ضدّ الآداب. يقول سماح:

«نشرتُ افتتاحيّتي المذكورة، موضوعَ الدعوى، وعنوانُها 'نقدُ الوعي النقديّ: كردستان ـ العراق نموذجاً' في العدد ٥ ـ ٢٠٠٧/٦ من مجلة الآداب. والهدفُ الأوّلُ والأخيرُ منها هو نقدُ 'أدعياء الوعي النقديّ' الذين 'يهاجِمون ظالمين مستبدّين، لكنهم يَسْكتون عن ظالمين مستبدّين آخرين' على ما جاء في خاتمة الافتتاحيّة. وكنتُ قد بدأتُها، ضمن هذا الإطار، بنقد الزملاء أدونيس (فردّ عليّ في جريدة **الحياة**، التي امتنعتْ عن نشر ردّي، فنشرتُه في جريدة **الأخبار**، وانتهى الأمر)، وشاكر النابلسي، وبول شاوول، وعلي حرب. ثم عرّجتُ على مهرجان المدى الذي أقيم بين ٢٩ نيسان و٦ أيّارمن ذلك العام في كردستان ـ العراق، برعاية جلال الطالباني وإدارة 'الزميل فخري كريم'، ودُعي إليه ٧٠٠ أو ٨٠٠ مثقّف على ما جاء في وسائل الإعلام. فاستغربتُ أن يذهبَ أكثرُ هؤلاء إلى مهرجان المدى في أربيل وأن يلتقوا بجلال الطالباني من دون أن يتحقّقوا من واقع الأمور هناك، من قبيل: دوْر الموساد الإسرائيليّ، وحقوقِ الإنسان (والمرأة)، ودور الحزبين الكرديين الرئيسين في دمار كردستان بسبب اقتتالهما، وهويّةِ الداعي (فخري كريم) السياسيّةِ نفسِها. وأجريتُ بحثًا دقيقًا كشفتُ من خلاله أمورًا كثيرةً أهمُّها: وجودُ الموساد في كردستان وجودًا شرعيًا (وذلك باعتراف رئيس مكتبه السابق أليعازر جيزي تسافرير، وبالاستناد إلى تحقيقيْن صحافيّين لسيمور هيرش ولورا روزن ومقالاتٍ في صحيفتيْ **يديعوت أحرنوت وهآرتس** الإسرائيليتين)، وتزايدُ جرائم الشرف، وتوقيفُ الصحافيين، واستخدامُ التعذيب ضدّ الموقوفين (بحسب تقرير بعثة الأمم المتّحدة لمساعدة العراق في نيسان ٢٠٠٧)، وسوءُ معاملة العرب داخل كردستان. وتوقّفتُ أخيرًا في مقطعٍ من عشرة سطور (ضمن مقالي المكوّنِ من ٢٧٥ سطرًا) عند الزميل الناشر فخري كريم، بوصفه الداعيَ إلى هذا المهرجان الضخم، وبوصفه 'كبيرَ مستشاري' الرئيس العراقيّ المدعوم من الاحتلال الأمريكيّ عقب إسقاط نظام صدّام حسين. فاستهجنتُ ألاّ يكترثَ أحدٌ تقريبًا من المثقفين والصحافيين المدعوّين (باستثناء حفنةٍ قليلةٍ كالزميل وائل عبد الفتّاح) لعشرات المقالات والبيانات التي تتحدّثُ عن مصير أموال الحزب الشيوعيّ العراقيّ، وأموالِ مجلة **النهج** ودار المدى، ولا عن صلات بعض 'الشيوعيين العراقيين القدامى/الجدد' باستخبارات النظام السابق فضلاً عن استخباراتٍ أخرى عربيّةٍ وغير عربيّةٍ في ما تلا ذلك من عقود. وختمتُ الافتتاحيّةَ بالمقطع التالي: 'إنّ وطننا، الوطنَ العربيّ، في مأساةٍ لا لأننا ابتُلينا بأنظمةٍ مستبدّةٍ فحسب، وبأطماعٍ إمبرياليّةٍ وصهيونيّةٍ متعجرفةٍ فقط، بل لأننا أيضًا إزاء تراجعٍ حادٍّ في الوعي النقديّ الحقيقيّ'؛ ذلك أنّ جزءًا من الوعي السائد يتجلبب بالنقديّة المزيّفة لينقدَ (عن صوابٍ) الديكتاتوريّاتِ العربيّةَ المقيتة،

لكنه يَصُمّت صمتَ القبور عن 'الديمقراطيّة' الأمريكيّة الجديدة التي أوْدت بحياة مئاتِ الآلاف ويتّمتْ أمثالَهم وقَسّمت العراقَ.» (انتهى الاقتباس)

هذا هو «جرم القدح والذمّ» الذي سيتوجّب على الآداب دفع غرامة ثمانية آلاف دولار بسببه، فضلاً عن مبلغ مئة ألف ليرة كتعويض رمزيّ للمدّعي فخري كريم وَليّ. والكلّ يعْلم أنّ مجلة الآداب مستقلّة تعتمد في ميزانيّتها على اشتراكات القرّاء، وهي ليست كمثقفي مستشاريّة «صاحب الفخامة الرئيس طالباني،» وهي دائرة تجمع عشرات المهلّلين لـ «ديمقراطيّة العراق الجديد» والمتعامين عن الواقع الإجراميّ لها وبميزانيّة تصل إلى ملايين الدولارات، يعرف الجميعُ مصدرَها وكيفيّةَ إنفاقها وفي أيّ البطون تستقرّ!

وليس سماح إدريس هو الوحيد الذي تمّ جرّهُ إلى المحاكم بتهمة كهذه؛ فقد سبقه رفعُ دعاوى على صحافيين وكتّاب عراقيين تجرّأوا على أن يكونوا مستقلّين وأن يكتبوا الحقيقة. فقد حُكم عليهم بغرامات مليونيّة كطريقة «قانونيّة» لإغلاق الصحيفة أو الموقع. ويتراوح أسلوبُ تكميم الأفواه الحرّة ما بين التعجيز الماليّ للصحيفة (أو المجلة)، أو الترويع، أو التصفية الجسديّة. ولا تخلو تقاريرُ المنظّمات الحقوقيّة الدوليّة من ذكر أسماء صحافيين وكتّاب تمّ الاعتداءُ عليهم جسديًا واختطافُهم واعتقالُهم وتعذيبُهم، فضلاً عن القتل ومحاولات الاغتيال، سواء في إقليم كردستان أو بقيّة أرجاء العراق، وتحت غطاء واسع من التهم، لعلّ أكثرها شيوعًا تهمةُ «التحريض على الإرهاب،» على خطى السياسة الأمريكيّة في «الحرب على الارهاب» ـ وهي حرب ذات مفهوم مطاطيّ، بإمكان أمريكا أن تشنّها كيفما شاءت وأينما شاءت، وفقًا لمتطلّباتها واستراتيجيّة أمنها القوميّ، وتستند بدرجة كبيرة إلى آليّة تلفيق الأحداث وتحويلها إلى حقائق ضدّ «العدوّ،» أي الدول المارقة والإرهابيين الإسلاميين (بعد تلاشي خطر الشيوعيّة). وتحت هذا الغطاء الشامل، أصدر الكونغرس الأمريكيّ في كانون الأول ٢٠٠٩ قرارًا بمعاقبة القنوات التلفزيونية «المحرِّضة ضدّ أمريكا» وتحميل البلدان التي توجد فيها هذه القنواتُ المسؤوليّةَ. والقنوات المتّهمة هي المنار (حزب الله) والأقصى (حماس) والرافدين (هيئة علماء المسلمين)، أي القنوات التي تنطلق منها أصواتُ المقاومة اللبنانيّة والفلسطينيّة والعراقيّة ضدّ الاحتلال الأمريكيّ الصهيونيّ، وكأنّ الأمر الطبيعيّ في البلدان المحتلة هو خلوّها من المقاومة واستقبال المحتلّ المغتصب بالأزهار والحلويات!

أما الحدث الثاني فيتعلق بمثنّى حارث الضاري، مسؤول المكتب الإعلاميّ لهيئة علماء المسلمين. فقد أصدرت الخزانةُ الأمريكيّة قرارًا باعتباره «إرهابيًا،» وأضافت اسمَه إلى «قائمة الأمم المتحدة للمنتمين إلى تنظيم القاعدة إلى جانب الأفراد والمنظّمات ذات الصلة بحركة طالبان.» ويأتي القرار في الوقت الذي تعمل فيه الإدارةُ الأمريكيّة على تقديم مشروع جديد ينصّ على معاقبة القنوات العربيّة التي تستضيف أيّ شخص ورد اسمُه في «قائمة الإرهاب» الأمريكيّة المكوّنة من ٤٤٣ صفحة ويحتلّ معظمَها «إسلاميون متطرّفون.»

لن أدخل في نصّ القرار الخالي من أيّ دليل، لأنه لن يصمد للحظات أمام أيّة مساءلة قضائيّة وقانونيّة مستقلّة. ولن أدافع عن الضاري كشخصيّة وطنيّة مقاومة. إلا أنني، للنظر في مصداقيّة الجهة المصْدرة للقرار، سأعيد إلى الأذهان صورة وزير الخارجيّة الأمريكيّة السابق كولن باول متحدّثًا في الأمم المتحدة يوم ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣ عن أسلحة الدمار الشامل، التي يمتلكها ويطوّرها العراق، والتي تهدّد أمن العالم وسلامته، وكيف أدّى الخطابُ الملفّقُ شكلاً ومضمونًا إلى شنّ الغزو على العراق وتسبّب في تخريب البلد وقتل ما يزيد على المليون مواطن، بمباركة الأمم المتحدة. فهل بإمكان أيّ شخص في العالم، مهما كانت سذاجته، أن يصدّق الحكومة الأمريكيّة؟ ومن هو الإرهابيّ في هذه الحالة؟ أليست الإدارة الأمريكيّة هي التي يجب أن تحاكَمَ ويوضعَ اسمُها في قائمة الإرهاب لارتكابها جرائمَ حرب وإبادة، وهناك أطنان من الوثائق والصور والشهادات المثبتة لذلك؟

إنّ ما تتعرض له مجلةُ الآداب جزءٌ من سياسة منهجيّة لقمع الأصوات الناطقة بالحقيقة في شأن ثقافيّ يمسّ صميمَ مفهوم الثقافة ودور المثقف الحقيقيّ الفكريّ النقديّ. وقد فشلت المحاولة، إذ بدلاً من الصمت والاستسلام، أعلن سماح إدريس عن استئناف الحكم وإعادة نشر المقال ـ موضوع الدعوى الجائرة، معلنًا «تشبّثه بكلّ كلمة جاء فيه،» وقراره الاستئناف... «لا في المحكمة فقط بل كذلك في فضح أدعياء اليسار ومبرِّري الاحتلال ومستشاري السلاطين وأعداء الحريّة.» أما ما يتعرض له مثنّى حارث الضاري فهو محاولة لقتل روح المقاومة، التي حرص، في مقابلة له مع «الجزيرة،» على التأكيد أنها «بكلّ أنواعها، وعلى رأسها المقاومة المسلّحة، أمر مشروع دينيًا وقانونيًا،» مضيفًا أنهم في إطار القوى الوطنيّة المناهضة للاحتلال يعملون «تحت مظلّة المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنصّ على أنّ الشعوب لها حقّ في الدفاع عن نفسها إذا ما احتُلّت.»

كاتبة عراقيّة كرديّة في بريطانيا،

وكالة الأخبار العراقية، ٢٠١٠/٤/٣،
www.iraq4allnews.dk

رسالة إلى سماح إدريس

هشام غرايبة

«أين العقلُ النقديّ الذي فَلَقْتُمونا به أيُّها الزملاء النقديون؟... إنّنا إزاء تراجُعٍ حادٍّ في الوعي النقديّ الحقيقيّ...» (سماح إدريس، «نقد الوعي 'النقديّ'،» الآداب، ٥ ـ ٦، ٢٠٠٧، ص ٩١ و٩٦).

يا صديقي، إنه من المستهجن أن نقرأ أدونيس ود. خالدة سعيد يروّجان «الوهّابيّة»؛ وأن تختلط الأوراقُ عند المثقف والإعلاميّ الشاعر پول شاوول فيمنح رجلَ سياسةٍ [رفيق الحريري] لا علاقةَ له بالشعر لقبَ «شاعر الأمكنة»؛ وأن نرى مثقفًا كبيرًا بوزن علي حرب يعْرف أبعادَ كلمة «مفكّر» ولكنّه يصف رجلَ السياسة نفسه بـ «مفكّر ما بعد حداثيّ»! لقد كان الرئيس الفرنسيّ السابق فرانسوا ميتران، والرئيس الإيرانيّ السابق محمد خاتمي، من كبار المثقفين في بلادهما؛ لكنّ أحدًا لم يتملّقهما بالألقاب المجّانية. أما مثقفونا، فيا للحزن!

نعم يا صديقي، أتفقُ معك أنّ أسوأ ما في الصحافة الثقافيّة والإعلام شبهِ الثقافيّ هو أن يتصدّى مثقفون عرب، وباسم 'الوعي النقديّ الحديث،' للبنى التقليديّة والغيبيّةِ والمستبدّة، وللظلاميّة والديكتاتوريّة.. لكنّهم لا يلبثون أن يَمْتدحوا «الاعتدالَ» الرسميّ، و«المرونةَ» العربيّة، و«الواقعية» السياسية، و«العقلانيّةَ» الغربيّة.

يا صديقي، حين كان ظلُّ راية الحرية والوحدة والتحرير والتقدّم وارفًا، سار خلفها كثيرٌ من الخلْق. ولمّا انحسر ظلُّها، انكشف زيف الزائفين.

يا صديقي، مشكاةُ التنوير لا تقبل الزيتَ المغشوش. وزيتُك يكاد يضيء، ولو لم تمسسْه نار.

المشكلة يا صديقي أنّ القانون لا يحاسب المنافقين والمتملّقين والمتسلّقين والمتحذلقين والذين يبدلّون مواقفهم كما يبدّلون جواربَهم. لكننا نربأ بالقضاء أن يصير مرتعًا لهم، ومنبرًا لـ «نزق العاجزين عن الحوار والمساجلة الفكريّة والسياسيّة» (منذر سليمان، **الأخبار**، ٢٠٠٧/١٢/٣١).

صديقي، ليس مستهجنًا ما فعله فخري كريم. لكني أستهجن (كما قال آرا خاجادور في موقع **البديل العراقيّ**) تورّط «الرفيق» عزيز محمّد «في معركةٍ قضائيّةٍ معروفةِ الأسباب والنتائج ضدّ مجلة الآداب (البيروتيّة موقعًا، والعربيّة والتقدّميّة والإنسانيّة فعلاً ودورًا) بهذه السهولة» و«أن يُجرجِرَ معه» اثنين من المناضلين السابقين (عبد الرزّاق الصافي وكريم أحمد) لينضمّوا جميعُهم إلى قائمة المتربّصين بالأصوات الحرّة، وهم الذين عانوا ما عانوه من كمّ الأفواه والمطاردة والملاحقة! يا للخيبة!

صديقي، إنها ليست معركة مجلة الآداب فحسب؛ كما أنها ليست معركة سماح إدريس شخصيًا؛ بل هي معركة الحريّة والتنوير في مواجهة مَن راهنوا على أوهام مكاسبَ فرديّةٍ زائلة، وزيّنتْ لهم هشاشتُهم الشخصيّةُ آمالاً زائفة. ولا ننسى حجم الإغراءات الماديّة الساعية إلى إغراق النفوس بالزبد الذي يذهب جفاءً.

يا صديقي، لواءُ الحريّة ثقيل، لكنّ ساعدك قويّ.

عايدة مطرجي إدريس. سماح سهيل إدريس. رنا سهيل إدريس. دار الآداب بكوادرها وعطائها الثرّ، ومجلة الآداب بحضورها البهيّ دائمًا.. نحيّيكم ونشدّ على أياديكم.

كاتب أردني

عن موقع سواليف (بتصرّف)، الأردن، ٢٠١٠/٤/٢٧

http://www.sawaleif.com/writers2.asp?w=256

❖ ❖ ❖

عـــلاء اللامي

الآداب في مواجهة مستشار السلطان: حقائق أخرى واقتراح جديد

تقدّم المواجهةُ القضائيّةُ التي شاءها السيّد فخري كريم وليّ، كبيرُ مستشاري الرئيس العراقيّ جلال الطالباني، ضدّ مجلة الآداب، مثالاً آخرَ على العلاقة المضطربة والمختلّة بين السلطات الحكوميّة في عالمنا العربيّ، أو الأشخاص المرتبطين بها والمحميّين بسلطانها، وبين الأصوات النقديّة الحرّة في عصرٍ صار يوصف عادةً بعصر التحرّر الإعلاميّ والانفتاح الثقافيّ.

كما أنها تقدِّم، في الآن ذاته، مثالاً على التشابك الذي يسم العلاقةَ بين الشأن القضائيّ، والفعّاليّة الثقافيّة النقديّة عمومًا. فلقد تحوّلتْ مقالةٌ كتبها رئيسُ تحرير الآداب د. سماح إدريس، وناقش فيها واقعةَ حضور مئات المثقفين العرب مهرجانَ صحيفة المدى التي يديرها ويملكها الطرفُ المدّعي في كردستان/العراق سنة ٢٠٠٧ ـ فيما كان العراقُ يعيش آنذاك ذروةَ التذابح الطائفيّ والقمع الذي يمارسه الاحتلالُ الأجنبيُّ وحلفاؤه ـ متعرّضًا بالنقد لممارساتٍ واتهاماتٍ كالها آخرون مرارًا لهذا الشخص... لقد تحوّلت هذه المقالة، إذًا، إلى مواجهةٍ ثقافيّةٍ وقضائيّةٍ واسعة. ومع أنّ تلك المقالة تناولتْ بالتحليل النقديّ نتاجَ رموزٍ أدبيّةٍ وفكريّةٍ عربيّة، وتصريحاتِهم وتصرّفاتِهم، ومن بينهم أدونيس وشاكر النابلسي وپول شاوول وعلي حرب، فردّ عليه مَن ردّ منهم وانتهى الأمرُ بما تواضع عليه المثقفون في الميدان الفكريّ والإعلاميّ، فإنّ السيد المستشار فخري كريم وليّ الذي ورد ذكرُه في تلك المقالة أرادها حربًا شعواءَ ضدّ الآداب ورئيس تحريرها وإدارتها، وبشكلٍ أكثر تخصيصًا ضدّ النهج النقديّ الذي جاءت في سياقاته مقالةُ د. إدريس، واعتبرها فرصةً قد لا تتكرّر لإعادة الاعتبار إلى شخصه وتراثه. ويبدو أنّه كان على علم بمواصفات الجهاز القضائيّ اللبنانيّ وخباياه وركائزه، التي لا يمكن فصلُها عن جملة النسق السلطويّ اللبنانيّ، متجسّدًا في حكمٍ طائفيٍّ متكلّسٍ ندر مثيلُه في عصرنا. فكان له ما أراد.

وحتى بعد أن حكمت المحكمةُ لصالحه، ظلّ فخري كريم وليّ، كما يَنقل مقرّبون إليه، يكرِّر في مجالسه الشخصيّة أنّه «تورّط» في هذه المواجهة لأنها فتحتْ عليه أبوابًا ونوافذَ لم يكن يتوقّعها، وفتحتْ ملفّاتٍ ما كان يريد لها أن تُفتح، وأصبح اسمُه وسيرتُه على كلّ لسانٍ وقلمٍ في الساحة الثقافيّة العراقيّة والعربيّة، وأُطلقتْ حملةُ تضامنٍ واسعةٌ ولا سابقَ لها على المستوى الإقليميّ والعربيّ كان لليساريين العراقيين ومناهضي الاحتلال من مختلف المشارب دورُهم البارزُ فيها، تضامنًا مع الآداب ورئيسِ تحريرها.

ولقد فضّل المدّعي أن يمارسَ سياسةَ الهروب إلى الأمام، بعد أن حاول استعمالَ الابتزاز والترهيب في عدّة مناسبات: فقد طالب محاميه الطرفَ المدّعى عليه ـ كما صرّح هذا الأخيرُ للصحافة (الرأي الآخر، آذار ٢٠١٠) ـ بأن يقول إنه لم يكن يقصد موكلَه بكلامه حول العلاقات التي ربطته بأجهزةٍ مخابراتيّةٍ معينةٍ ليَسحب ـ من ثم ـ الدعوى القضائيّة ضدّه، أو بأن يعتذر عمّا صدر عنه في مقالته موضوعِ الشكوى. فكان أن رفض د. إدريس بحزم هذه المساومات والابتزازَ وتفتيشَ النوايا على طريقة محاكم التفتيش القروسطيّة، وفضّل أن يستمرّ في المواجهة النقديّة في جانبها القضائيّ، رغم علمه أنّ النهاية قد لا تكون لصالحه لأسبابٍ تتعلّق بنظامٍ قضائيّ متخلّفٍ وقانونٍ مطبوعاتٍ قديمٍ ولا يساير العصر.

لقد حاول بعضُ الذين علّقوا على هذه الواقعة تفسيرَها أو ردَّها إلى خطإٍ غير مقصود وقع فيه المدّعى عليه لأنه لم يدرجْ قائمةً بمصادر معلوماته التي أوردها في مقالته [في ما خصّ فخري كريم]، الأمرُ الذي أخرجها (كما ألمحوا) من خانة التحليل النقديّ والتناول الأدبيّ السجاليّ إلى خانة الشأن الجنائيّ باعتبارها تتعلّق بجنحة القدح والذمّ. وقد تكون هذه الفكرة على قدرٍ معيّنٍ من الوجاهة، ولكنها لا تغيِّر من طبيعة الخلاف بين نمطين من التفكير والسلوك: يتبنّى الأولُ منطقَ وأسلوبَ السجالِ النقديّ والتحليليّ لكشف الحقائق أو تثبيتِ الموجود منها تنويرًا للرأي العامّ، فيما يتسلّح الثاني بهراوة الشرطيّ وقانون العقوبات ليحسم صراعَه مع النمط الأول.

لقد استعان الدفاعُ، وقبلَه المدّعى عليه، بالعديد من الوثائق والأقوال والشهادات التي تجعل ما ورد في تلك المقالة (موضوع الدعوى) حول تصرّفات فخري كريم وليّ ليس بالشيء الجديد، بل هو أقربُ ما يكون إلى المكرَّر والذائع حتى حدود البداهة في الساحة السياسيّة والثقافيّة العراقيّة. وللمزيد من التوضيح، نودّ أن نضع أمام القضاء اللبنانيّ حقيقةً أخرى، ليست قديمة تمامًا، ولكنْ لم يُشر إليها أحد، وهي حادثة موثّقة في وسائل الإعلام العراقيّة، تؤكّد بالملموس أنّ ما قيل في حقّ المدّعي فخري كريم وليّ لم يعد متعلّقًا بشأنٍ جنائيّ ولا هو داخلٌ في باب القدح والذمّ، بل هو متعلّق بسلوكٍ سياسيٍّ شخصيٍّ يختطّه المدّعي، الذي هو ـ كما يعلم الجميع ـ شخصيّةٌ عامّةٌ يجوز بل يتوجّب نقدُها كما يفعل الناسُ في شتّى بقاع العالم المتحضّر.

فقد كشفت الأوساطُ السياسيّة الكرديّة العراقيّة عن الدور الخطير الذي لعبه فخري كريم وليّ داخل أحد أكبر الأحزاب السياسيّة، وهو حزبُ الاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ الذي يتزعّمه جلال الطالباني، وقد أدّى هذا الدورُ إلى انشقاق هذا الحزب قبل فترة. وممّا يؤكد خطورةَ هذا الدور ويلقي ضوءًا ساطعًا على حقيقةِ ما قيل من اتهاماتٍ وانتقاداتٍ بحقّ فخري كريم، ومنه النقدُ الواردُ في مقالة إدريس، أنّ مجموعة القادة الذين انشقّوا عن هذا الحزب طالبوا، وقبل أيّ شيءٍ آخر، خلال فترة الوساطات ومحاولاتِ رأبِ الصدع بينهم وبين رفاقهم الآخرين في قيادة الحزب، بطرد فخري كريم من منصبه ككبيرٍ لمستشاريه، وحمّلوا هذا المستشارَ مسؤوليّةَ كلّ ما حدث في الحزب من فسادٍ واختلاساتٍ وفقدانِ مَبالغَ كبيرةٍ من المال تقدّر بـ ٨٠٠ مليون دولار، هي حصّة حكومة مدينة السليمانيّة ممّا دفعتْه الأممُ المتحدةُ إلى الحكومة الكرديّة من حصّة المحافظات الثلاث المشمولة بمنطقة الحماية الأمريكيّة والبالغة ١٧٪ من المبالغ المتبقّية من بيع النفط العراقيّ بموجب برنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي كانت تنفّذه الأممُ المتحدةُ قبل الاحتلال، وهو مبلغٌ مجهولُ المصير.

وقد تظاهر الطالباني أولَ الأمر بالموافقة على مطالب المنشقّين. ونشرت الصحفُ الكرديّة وغير الكرديّة العراقيّة خبرَ الموافقة والقبول بطرد فخري كريم من منصبه ضمن مجموعة من الإجراءات والتغييرات. بل زاد الطالباني على ذلك، فحمّل الشخصَ المعنيّ مسؤوليّةَ كلّ ما حدث من خرابٍ في الحزب، حتى إنه أطلق عليه لقب «سرطان الحزب الخفيّ.» ولكنه تحجّج بأنه ليس الوحيد الذي قرَّب هذا الشخص، بل إنّ غريمه التقليديّ، أي الزعيم الكرديّ الثاني مسعود البرزاني، كان قد سبقه إلى احتضانه وتقريبه وأهداه منزلاً في مدينة أربيل بهدف استغلال ما في حوزته من وسائل إعلام وما سمّي «علاقاتٍ خارجيّةً خاصّةً.» ومعلوم أنّ الطالباني تراجع فيما بعد عن موافقته واتفاقاته التي أعلنها للمنشقّين بعد ضغوطٍ سلّطها عليه التيّارُ الآخرُ في قيادة الحزب، وهو تيّارٌ تقوده زوجتُه.

لقد نُشرتْ هذه الوقائع في الصحافة العراقيّة، وتناقلتْها مواقعُ عديدةٌ على شبكة النت، ومنها: **الشعلة** في عددها الصادر في ٢٠٠٩/٢/٢١، **والبديل العراقي**، **وفاتحون**، **والدار العراقية**، وجريدة **الدستور** في تواريخ متقاربة.

إنّ مِن حقّ ضحايا فخري كريم وليّ من العراقيين، وهم كثر، وبخاصةٍ أولئك الذين ناهضوا الاحتلالَ الأجنبيّ، أن يجدوا في الحكم الذي أصدره القضاءُ اللبنانيّ حكمًا موجَّهًا – وإنْ بشكلٍ غير مقصود – ضدّهم لأنه يبرّئ الشخصَ الذي ألحق بهم الضررَ، ولأنّ مُصْدِرَهُ قفز على عشرات الشهادات والوثائق التي قدّموها في وسائل الإعلام ولم يتوقّفْ عندها (وقد أورد محامي المدّعى عليه في دفاعه العديدَ منها).

ومن الجدير بالذكر أنّ نجمَ فخري كريم بدأ بالأفول مع أفول نجم حاميه الرئيس جلال الطالباني والقوةِ السياسيّةِ التي يتزعّمها، وتحوّلها إلى قوةٍ هامشيّةٍ صغيرةٍ لم تفلحْ في الحفاظ على ما كان في حوزتها من قوةٍ جماهيريّةٍ وانتخابيّة، واكتفت بأربعة في المئة من مقاعد البرلمان القادم (أحرز حزبُ الطالباني ١٣ مقعدًا من مجموع ٣٢٥ في الانتخابات التشريعيّة الأخيرة). كما أنّ حامي هؤلاء جميعًا، عنيْنا الاحتلالَ الأجنبيّ، على وشك طيّ صفحة مغامرته الاحتلاليّة والانسحابِ خلال أشهر من العراق. وسيجد فخري كريم، بل وجلال الطالباني، نفسيْهما قريبًا جدًا، وبمجرد انكفاء الاحتلال الأجنبيّ وتلاشي سطوة المليشيات والأحزاب المدعومة من جانبه، في مواجهةٍ قضائيّةٍ أخرى مع الكثيرين من الضحايا وذوي الشهداء، وفي مقدّمتهم شهداءُ المجزرة التي ارتكبها الطالباني في بشتآشان. وبانتظار ذلك اليوم، ليس لهؤلاء الضحايا ومَنْ يمتّ بصلةٍ إليهم سوى تكرار تضامنهم مع د. سماح إدريس الذي يشاركهم الخندقَ ذاتَه، والأملَ ذاتَه، مكرّرين معه ما قاله بعد صدور الحكم عليه: «الانقراض سببُه القبولُ به! نبقى إذا قرّرنا البقاء، وننقرض إذا حكمنا على أنفسنا بالموت. علينا أن نتضامنَ في ما بيننا كي لا نموت» (**الرأي الآخر**، آذار ٢٠١٠).

نقترح، ختامًا، أن يقوم الطرفُ المدّعى عليه بجمع كافّة الوثائق والأحكام والمتعلّقات الخاصة بهذه الدعوة، وبترجمتها إلى عدد من اللغات الحيّة، ونشرها في كتابٍ يكون شهادةً معاصرةً على آخر محاكمةٍ تفتيشيّةٍ للضمائر والنوايا، ومثالاً على ما تنتجه أجهزةُ القضاء من أحكامٍ في بلداننا التي لا يريد لها البعضُ مغادرةَ صولجان السلطان والاتجاهَ نحو المستقبل.

كاتب عراقيّ مقيم في جنيف،

الأخبار، ٢٠١٠/٤/٣٠

❖ ❖ ❖

تضامنًا مع مجلة الآداب اللبنانيّة

وســـام جـــواد

يبدو أنّ عربة نقل النفايات قد مرّت بأزقّة الخيانات، وجمعتْ ما أمكن من قذاراتٍ خلّفتها أحزابٌ سياسيّةٌ ومنظّمات، لتلقي بها في «المنطقة الخضراء» (حيث مقرّ قوات الاحتلال الأميركيّة في بغداد)، التي ظلّت روائحُ العفن تنبعث منها منذ احتلال العراق، ووصل بعضُها إلى بيروت عن طريق المدعوّ فخري كريم الـ [...] وصاحب المواقف الـ [...]، التي كان من بينها، وليس آخرها، رفعُ دعوةٍ قضائيّةٍ ضدّ الكاتب سماح إدريس، رئيس تحرير مجلة الآداب اللبنانيّة، المعروفة بسمعتها السياسيّة والأدبيّة الطيّبة.

لقد لعبَ تَرْكُ الأحزاب السياسيّة، اليساريّة واليمينيّة، لأبوابها مفتوحةً أمام مَن هَبّ ودَبّ، دورًا في دخول العناصر الطفيليّة والانتهازيّة، ومكّنها من تبوّؤ مواقع قياديّة واتخاذِ قراراتٍ مصيريّة انعكستْ آثارُها السلبيّة على هذه الأحزاب، وشكّلتْ خطرًا تسبّب في إخفاقها في الوصول إلى الأهداف التي ناضلتْ من أجلها. ولا يمثّل الحزبُ الشيوعيّ العراقيّ استثناءً، إذ تَبيّن وجودُ مثل هذا الخطر منذ سبعينيّات القرن الماضي، حين تولّت قيادتَه عناصرُ ثبَت فشلُها وانحرافُها،

توّجَتهُ القيادةُ الحاليّة بتبريرها احتلالَ العراق ودخولها في تحالفاتٍ لا تُغتفر مع أطرافٍ لعبتْ في الماضي أدورًا قذرةً في تصفية رفاق الحزب وأصدقائه.

يمثّل المدعوّ فخري كريم أحد تلك النماذج الطفيليّة والانتهازيّة الـ [...]، التي انتمت الى الحزب الشيوعيّ العراقيّ، وكشفتْ عن عورة مواقفها قبل الاحتلال وبعده. ويبدو أنّ فخري هذا لم يُبقِ في جُعبتهِ ما يفرغه سوى محاولة إسكات الأصوات العربيّة التقدميّة المتضامنة مع العراق وشعبه في محنته، مُتّبعًا ما هو أسوأ من الأساليب التي كان النظامُ السابقُ يتبعها. فما الذي أغضب وأثار حفيظةَ فخري أفندي في مقال الكاتب سماح إدريس؟ هل هو ما كتبه من حقائقَ عن تآمر المشايخ الكرديّة على وحدة العراق وما يحصل في الشمال؟ أمْ هو تصوّر الـ [...] إمكانيّة شراء الأقلام الشريفة بالمال الحرام؟

إنّ ما ذكرهُ الكاتب سماح إدريس في افتتاحيته «نقد الوعي 'النقدي'...» (٢٠٠٧) من وقائع، وما كشفه من حقائق عن ضلوع القيادات الكرديّة في التآمر على وحدة العراق، وتعاونها مع الكيان الصهيونيّ، ودورها الـ [...] الذي يحاول فخري كريم القيامَ به [...]، قد أفقد فخري أعصابه، وأطار عقله وصوابه، فكشّر كالمسعور عن أنيابه، دون أن يحسب حسابه، إذا الحَرْبُ هفا عُقَابُه، كَرِهُ اللقاء تَلتَظي حِرابُه.

لنقرأْ بعض ما ورد في مقال الأستاذ سماح إدريس :

«هل تَعْلمون أوضاعَ كردستان حقًا؟ هل تَعْلمون واقعَ المرأة هناك، وحوادثَ الشرف التي تتعرّض لها؟ هل تَعْلمون واقعَ المخابرات الإسرائيليّة (الموساد) هناك؟ هل تَعْلمون أوضاعَ السجون في كردستان؟ حريّة التعبير؟ التوقيفات الاعتباطيّة؟ هل تَعْلمون كيف صارت (إذا صحّ أنّها صارت) كردستانُ 'جنةً آمنةً' في العراق؟ هل تَعْلمون وضعَ العراقيين من غير الأكراد هناك؟ هل تَعْلمون مَنْ شجّع صدّامًا على أن يدمِّرَ أقسامًا كبيرةً من كردستان ـ العراق أثناء الحرب العراقيّة ـ الإيرانيّة؟ هل تَعْلمون مقدارَ الدمار الذي ألحقه الحزبان الكرديّان الأساسيّان بكردستان بعد حرب الخليج سنةَ ١٩٩١؟ هل تَعْلمون مَنِ الذي 'استدعاه' مسعود البرزاني لسحقِ خصمِه الكرديّ (الاتحادِ الوطنيّ)، ومع مَنْ 'تَعاوَنَ' جلال الطالباني لقتالِ خصمه الكرديّ (الحزب الديموقراطيّ)؟ هل تَعْلمون تاريخَ مدير المهرجان الذي امتدحتموه بالقول إنّه 'فردٌ يساوي وحدَه ورشةً كاملةً'؟»

إنها سطورُ كاتبٍ غيور، راعه ما يقوم به الاحتلال، وما يحصل في الشمال، من شراء ذممٍ بالمال، بدفع من مسعودٍ وجلال، ومَن حُسبوا على اليسار، ولطّخوا سمعتَه بالخزي والعار. ويكمل إدريس:

«هل يَعْرف المدعوّون إلى مهرجان المدى، ممّن طَبّلَ وزَمّرَ لإنجازاتِ كردستان الديموقراطيّة، مَنْ هو مديرُ مهرجان **المدى**، الأستاذ فخري كريم ؟ إنّ شبكةَ الانترنت تكاد تختنقُ بما يُكتب دوريًا عن هذا الزميل الناشر. وكثيرٌ من الأخبار والتعليقات مكتوبٌ بالعربية، إنْ كان مثقفونا ومراسلونا لا يُتْقنون لغاتٍ أخرى. فإذا كانوا ما يزالون يَجْهلون استخدامَ الإنترنت أيضًا (وهو أمرٌ مشكوكٌ فيه)، فيكفي أن يَلْتقوا بأيِّ شيوعيّ عراقيّ، مخضرم نظيفٍ، من حزبِ الرفيق فهد، ليَعْلموا أين آلت أموالُ الحزب الشيوعيّ العراقيّ، أموالُ الفقراءِ والطلاّبِ وعائلاتِ الشهداء، وأموالُ مجلة **النهج** ودار المدى، وليَعْلموا صِلاتِ بعض 'الشيوعيين' العراقيين القدامى/الجدد بمخابراتِ صدّام نفسِه في الستينيّات والسبعينيّات، فضلاً عن المخابرات العربيّة والأميركيّة والبريطانيّة في ما تلا ذلك من عقود. أمْ أنّ ذلك كلَّه لا يهمّ ما دام بعضُ المتموّلين العراقيين الكبار، الحديثي النِّعْمة، يقيمون المهرجاناتِ الثقافيّةَ، ويَدْعمون الثقافةَ الشعبيةَ بكتابٍ مجّانيّ يوزّع بالملايين كلَّ شهر، ويُقيلون عثرةَ بعضِ الشيوعيين السابقين ممّن قرّروا لحسَ ماضيهم و'محاكمةَ' ماركس ولينين والإشادةَ بالديموقراطيّةِ العراقيّةِ الجديدة؟»

لقد كتبتَ صدقًا يا سماح، وأنصفتَ الحقَّ والحقيقة يا صاح، وأبدعتَ في مقالاتِك المِلاح، بروعة قلمِكَ وفِكرِكَ الوضّاح، في زمن التخاذل والانبطاح، ورفع الأيادي وإلقاءِ السلاح، والقبول بتطبيع وغزوٍ واجتياح، ونشرِ فسادٍ باسم الصلاح، وحريّةِ الفرد والتحرّر والانفتاح، وزمنِ الهزائم والقادةِ الوقاح، أشكالُهم كالحاتٌ كأنها أشباح، وأمراضُهم مزمنةٌ ودون لقاح، وأقوالُهم دجلٌ وأفعالُهم قِباح، وما لهم غير عربدةٍ وصياح، كـ [...]، ومَن هَمُّهُ المالُ وجنيُ الأرباح، وعيشُ ترفٍ وبَطرٍ رَحْراح، في قصورٍ فارهاتٍ وأبراجٍ فياح، وما هَمّهُ الشعبُ وعمقُ الجراح، وما يحَصد الموتُ من أرواح، كما يَحصد السنابلَ مِنجلُ الفلاح.

فمَهلاً يا رفيقَ الدرب سماح، وصَبرًا فإنّ خاتمة الصبر فلاح، ومآلَ السعي والجدّ نجاح. ونحنُ مَعك في المَسّرات والأفراح، وما يُخبّئه الدهرُ من أتراح، في سُوح النضال الفِساح، ودروبِ الثباتِ ومواصلةِ الكفاح. وعهدًا من مخلصين قحاح، قرطاسُهم درعٌ وأقلامُهم رماح، وعقولُهم رجاحٌ وألسنتهُم فِصاح، لن يذهب جُهدُكَ أدراجَ الرياح، ولن يوقف قافلتَكَ النباح، ولا الخوارُ أو الفحيحُ والزفاح. ولو عتّمتْ فلها ألفُ ألف مصباح، وسينجلي الليلُ ويلج الصباح، وما للضياعِ في أمركَ من رَواح [...]

روسيا،
كاتب عراقيّ، صوت اليسار العراقي
www.soataliassar.org

جمعيّات أردنيّة: تضامناً مع الآداب

تُعرب رابطةُ الكتّاب الأردنيّين، ومنتدى الفكر الاشتراكيّ، والجمعيّة الفلسفيّة الأردنيّة، عن تضامنها الكامل مع الدكتور سماح إدريس رئيس تحرير مجلة الآداب. وهي تعتبر أنّ التضامن مع الدكتور إدريس هو تضامنٌ مع خطّ المقاومة العربيّة ضدّ كلّ أشكال الاحتلال وشبكاته وأدواته واختراقاته الثقافيّة. فقد حوّل الدكتور إدريس مجلةَ الآداب لتكون منبرًا عربيًا حرًا ضدّ هذه الأدوات والاختراقات بأشكالها المختلفة ـ من التطبيع مع العدوّ الصهيونيّ وكسرِ المقاطعة العربيّة، وتسويق الثقافات الانعزاليّة، إلى رشوة المثقّفين وتوريطهم في مؤتمرات ثقافيّة مزعومة برعاية الاحتلال الأميركيّ في العراق.

وفي هذا السياق تستهجن الأوساطُ الثقافيّة الأردنيّة المذكورة أن يحاكَم إدريس في بلد المقاومة (لبنان) بناءً على دعوى مرفوعة من جهاتٍ تتعامل مع جماعات الاحتلال الأميركيّ في العراق وتتّخذ من بيروت مركزًا لاختراق الجسم الثقافيّ العربيّ كلّه.

عمّان

❖ ❖ ❖

موفّق محادين

سماح إدريس ومحمد السنيد

المشترك بين د. سماح سهيل إدريس، رئيس تحرير مجلة الآداب اللبنانيّة وصاحبِ أشهر دار نشر ثقافيّةٍ عربيّة، وبين القائد النقابيّ العمّاليّ الأردنيّ محمد السنيد، هو القضيّة التي يحاكَم إدريس على خلفيّتها، والتي فُصل السنيد بسببها. والمشترك أيضًا ما ذكره صديقٌ توقّف عند ما سمّاه «تجذّر الرجلين في عظام الرقبة»: بيروتيّة إدريس من جهة، وانتماء السنيد العميق إلى وادي الهيدان والموجب من جهةٍ ثانية.

بالتأكيد، لإدريس وللسنيد عالمُهما المختلف: فالأول كاتبٌ مشغولٌ بالنقد والإصدارات الثقافيّة، والثاني نقابيّ مشغول بالحركة العمّالية وقوانين العمل. بيْد أنّ ما يجمعهما هو «القتالُ» من أجل قضايا ليست شخصيّة، بل تتصل بالهمّ العامّ ـ أكان وطنيًا أمْ نقابيًا.

فقد أخذ د. إدريس على عاتقه فضحَ الاختراقات الثقافيّة للاحتلال الأمريكيّ، وأدواته، وشبكاته، ومجلاّته، ودُور النشر التي يغذّيها، والمؤتمرات الثقافيّة التي يعقدها في أربيل. ومن المؤسف أن تنجح شبكاتُ الاحتلال في إثارة قضيّة ضدّ إدريس، وأين؟ في بيروت، مدينة إدريس، كما مدينة المقاومة! وحسنًا فعلت الهيئاتُ الثقافية الأردنيّة، مثل «رابطة الكتّاب» و«الجمعيّة الفلسفيّة» و«منتدى الفكر الاشتراكيّ»، بإعلانها التضامنَ معه ودعوتِها المثقفين وقوى المجتمع المدنيّ إلى التضامن معه. وهو ما كرّرتْه أيضًا مع محمد السنيد، الذي فَصلته وزارةُ الزراعة من عمله في مفارقةٍ أخرى كما مفارقة إدريس. فقد سبق لهيئاتٍ شعبيّةٍ أردنيّةٍ أن اتهمت الوزارةَ بالتغطية على صفقات تطبيعٍ مع العدو الصهيونيّ، الوجهِ الآخر للغزو الأمريكيّ وأدواته الثقافيّة التي فضحها إدريس.

وبعد، فقضيّة إدريس وقضيّة السنيد قضيّتنا جميعًا، أيًا كانت تعبيراتُها ضدّ ثقافة الاحتلال وشبكاته واختراقاته، أو ضدّ توحّش قوى السوق الرأسماليّة وتغوّلها على المنتجين الحقيقيين والنشطاء النقابيين. ذلك أنّ المعركة ضدّ الرأسماليّة المتوحّشة تتقاطع مع المعركة ضدّ التطبيع وبضائعه المختلفة من «الكاكا» والمانغا... إلى لعبة الكلام.

عمّان

كاتب أردنيّ،

صحيفة العرب اليوم، ٢٠١٠/٥/٨

❖ ❖ ❖

باسمنا: بيان من مثقّفين عراقيّين

صدر عن محكمة المطبوعات في بيروت، في ٢٠١٠/٣/١، حكمٌ في دعوى القدح والذمّ ضدّ مجلة الآداب، يقضي بتغريم رئيس تحريرها سماح سهيل إدريس، بصفته مالكًا وكاتبَ مقال، وعايدة مطرجي، بصفتها مديرةً مسؤولة، مبلغَ ستة ملايين ليرة لبنانيّة لكلٍّ منهما، وإلزامِهما أن يدفعا بالتكافل والتضامن مبلغَ مئة ألف ليرة كتعويض رمزي للمدّعي، وبنشر خلاصةٍ عن الحكم على نفقتهما في العدد الأول من المجلّة بعد تبلّغهما الحكم. وكان فخري كريم وليّ، «كبيرُ مستشاري الرئيس» في العراق

المحتلّ، قد أقام الدعوى بسبب نشر المجلة افتتاحيّةً في العدد ٥ ـ ٢٠٠٧/٦ بعنوان: «نقد 'الوعي النقدي': كردستان ـ العراق نموذجًا.»

في وجه قرار المحكمة الظالم ارتأينا، نحن الموقّعين أدناه، من المثقفين العراقيين الذين خَبِروا محنةَ الثقافة في ظلّ سلطةٍ مستبدّة، ويواصلون النضالَ ضدّ ليبراليّة الاحتلال الجديدة، إعادةَ نشر المقال ـ موضوع الدعوى الجائرة، موقّعةً بأسمائنا، معلنين تمسّكنا بكلّ كلمةٍ وردتْ فيها، لفضح أدعياء اليسار ومبرِّري الاحتلال ومستشاري السلاطين وأعداءِ الحرية، مدركين أنّ الآداب كانت وتبقى إلى جانب العراقيين والعراق: حرًا، مستقلاً، تعدّديًا، مقاومًا للاحتلال والصهيونيّة.

إبراهيم باقر (مهندس ـ السويد)، أحمد الناصري (عضو هيئة تحرير **اليسار العراقي** ـ ألمانيا)، باقر إبراهيم (كاتب ـ السويد)، تحرير نعمان (ناشطة حقوقيّة ـ بريطانيا)، جاسم الرصيف (رئيس منظمة «كتّاب عراقيون من أجل الحريّة» ـ الولايات المتحدة)، جمال محمد تقي (كاتب ـ السويد)، حارث النقيب (ناشط سياسيّ ـ السويد)، حسام الدين النايف (شاعر ـ السويد)، خيرالله سعيد (كاتب ـ كندا)، سامي حسّان (كاتب ـ الناصرية/العراق)، سلام مسافر (إعلاميّ ـ روسيا)، سعد عبد الرحيم (حقوقيّ ـ السويد)، سفيان الخزرجي (كاتب ـ السويد)، صالح حسين/أبو سارة (كاتب حكايات فلاّحية ـ السويد)، صباح زيارة الموسوي (كاتب، هيئة تحرير **اليسار العراقي** ـ الدنمارك)، صباح الشاهر (إعلاميّ وكاتب ـ بريطانيا)، عبد الأمير قاسم (كاتب – البصرة/العراق)، عبد الكريم الغبان (اقتصاديّ ـ السويد)، علاء اللامي (كاتب وإعلاميّ ـ سويسرا)، علي عامر (أستاذ جامعي ـ العراق)، عماد خدوري (باحث ـ قطر)، عماد الطائي (كاتب ـ السويد)، كاظم محمد (كاتب ـ السويد)، كفاح محمد (هيئة تحرير **اليسار العراقي** ـ بغداد)، كمال مجيد (أكاديميّ وكاتب ـ بريطانيا)، ليث الحمداني (إعلاميّ ـ كندا)، ماجد الجميل (صحافيّ ـ سويسرا)، محمد السعدي (كاتب ورئيس تحرير موقع **بيدر** ـ السويد)، محمود البيّاتي (كاتب وشاعر ـ السويد)، محمود سعيد (روائيّ ـ الولايات المتحدة)، مقدام صابر (كاتب وصحافيّ ـ بغداد)، منذر الأعظمي (أكاديميّ وكاتب ـ بريطانيا)، نزار رهك (كاتب ـ ألمانيا)، نظمي العبيدي (طبيب ـ ألمانيا)، وسام جواد (كاتب ـ روسيا)، هيفاء زنكنة (كاتبة ـ بريطانيا)، وضّاح عبدالعزيز (ناشط سياسيّ ـ النرويج).

وتلا ذلك نصّ افتتاحية إدريس كاملةً مترجمةً إلى الإنجليزيّة لتعريف المثقفين والناشطين الأجانب بالقضيّة.

❖ ❖ ❖

مثقّفو الأردن ودولٍ أخرى: مع الحريّة، ضدّ الاحتلال وعملائه

كان عدد من المثقفين الأردنيين قد أصدروا بيانًا تضامنيًا مع الآداب. وبعد مطالبات عربيّة عدّة بفتح باب التوقيعات، تمّ تحويلُ البيان إلى بيان عربيّ، فأُطلق مرةً أخرى بعد أن وقّع عليه ١٥١ مثقفًا عربيًا وكرديًا وبعضُ المؤسّسات والهيئات. وجاءت التوقيعاتُ من مثقّفين وفنّانين ونشطاء ومؤسّسات من الأردن وسوريا ومصر والعراق وتونس وفلسطين والمغرب ولبنان والولايات المتحدة وألمانيا والنمسا والدنمارك والسويد وفرنسا للتعبير عن التضامن مع مجلة الآداب اللبنانية المعروفة، ورئيس تحريرها سماح إدريس، وذلك بعد أن أصدرتْ محكمة لبنانيّة حكمًا بالغرامة على المجلة ورئيس تحريرها ومديرتها المسؤولة لنشرها مقالاً بقلم إدريس ينتقد فيه المثقفين الذين يبرّرون للاحتلال الامريكيّ للعراق ويتعاملون معه ومع السلطة السياسيّة التي نشأتْ تحت ظلّه.

وكانت القضيّة قد رفعها فخري كريم، مستشارُ الرئيس العراقيّ في العراق المحتلّ وصاحبُ دار المدى ومهرجان المدى الذي يعمل على جمع المثقفين العرب في إربيل تحت رعاية الحكومة العراقيّة الخاضعة للاحتلال. واعتُبرت القضيّةُ والحكمُ الناتج منها ضربةً ساحقةً لحريّة الرأي والتعبير في لبنان والوطن العربيّ.

يُذكر أنّ مجلة الآداب تأسستْ عام ١٩٥٣، وتُعتبر السجلّ الأبرز لحركة الأدب والثقافة في العالم العربيّ حتى اليوم. وهي منذ سنوات تصدر ستّ مرات في العام، وتتضمّن ملفّات في الفكر السياسيّ، والشعر، والرواية، والقصة، والسينما، والمسرح، والثقافة العامة. وتستمر في الصدور على الرغم من حالة الحصار التي تفرضها عليها الرقاباتُ العربيّة، وأوضاعِها الماليّة الصعبة، إذ ترفض المجلةُ تلقّي أيّ دعمٍ من مؤسّسات تمويلٍ أجنبيّةٍ للمحافظة على استقلاليّتها الكاملة.

وتاليًا نصُّ البيان وأسماء الموقّعين:

إنّ تَقَمُّص القتلة دورَ الضحيّة ثنائيّةٌ ألفناها جيّدًا: سواءٌ جاؤوا من خلفِ البحارِ ينْفضون رمادَ حرائق لم نشعلْها أصلاً، شاحذين أسنانَهم «الطيّبة» لابتلاعِ أرضنا بأكملها؛ أو جاؤوا يَجرُّون خلفَ دبّاباتهم «تمثالَ الحريّة العظيم من نيويورك» ليزرعوه على أجسادِ أبناء عراقنا حقولاً للتنقيبِ واستخراجِ النفطِ وتكريره، ناثرين مع الصواريخ الذكيّة واليورانيوم المنضَّب أعراسَ المحرِّرين الكاذبة؛ أو جاؤوا ليقيموا الديمقراطيّة الدمويّة بالقتل والطائفيّة والرؤساء والمستشارين الذين يُدارون عن بُعد؛ أو جاؤوا بهيئةِ حكمٍ قضائيٍّ يدين المقاومين النظيفي الأكفّ ويُبَرّئ المتّهمين بشتّى الشائنات وبالتعامل مع الاحتلال: فيُحكم على مجلة الآدابِ ورئيس تحريرها سماح إدريس «بالذمّ والقدحِ» لأنهما قالا لا لزمنٍ أصبحتْ فيه الخيانةُ والاختلاسُ والارتزاقُ مجرّدَ وجهة نظر... بل بطولة!

جئنا هنا، كتّابًا ومثقفين من كافة أرجاء الوطن العربيّ والعالم، لا للتضامنِ مع الآداب، بل للتخندق معها في الموقع ذاته، مواجهين جميعَ المتقمّصين لدور القاتلِ/الضحيّةِ، رافضين صيغةَ الزمنِ الأمريكيّ، مُتَبَنّين كلَّ ما ورد في افتتاحيّة سماح إدريس في العدد ٦/٥ أيّار ـ حزيران ٢٠٠٧، رافعين صوتَنا وصوتَ الآداب، مطالبين بأن نَخْضع نحن أيضًا للمساءلة والاستجواب أسوةً بـ الآداب. فنحن نرفض الاحتلالَ الأمريكيّ للعراق، ونشجب العمليّةَ السياسيّةَ العميلة للاحتلال، وندين ونواجه جميعَ المتأمركين والمتصهينين مواقفَ ومالاً وسياسةً. فإنْ أردتم أن تُخرسوا الآداب عن أداء دور النقد الحقيقيّ والقاسي، فعليكم أن تُخرسونا أيضًا؛ فـ الآداب ليست وحدها في هذه المواجهة.

الموقّعون

الأردن: سميحة خريس (روائيّة)، ليث شبيلات (نقيب المهندسين الأسبق)، نزيه أبو نضال (كاتب وناقد)، سعود قبيلات (قاصّ ورئيس رابطة الكتاب الأردنيين)، يوسف عبد العزيز (شاعر)، هدا السرحان (مديرة تحرير الدائرة الثقافيّة – صحيفة **العرب اليوم**)، يوسف ضمرة (قاص)، موسى حوامدة (شاعر)، هشام البستاني (كاتب وقاصّ)، خالد رمضان (ناشط سياسيّ)، محمد نصر الله (فنّان تشكيليّ)، ناصر أبو نصّار (شاعر)، سالم النحّاس (كاتب وقاصّ وأمين عامّ حزب الشعب الديمقراطيّ سابقًا)، عبد الله حمّودة (باحث، مقرِّر لجنة الحريّات في رابطة الكتّاب الأردنيين)، عائد نبعة (مخرج سينمائيّ)، محمد بني هاني (مخرج مسرحيّ)، محمد سويدان (صحفيّ في صحيفة **الغد**)، علي حتّر (كاتب)، سليمان صويص (ناشط في حقوق الإنسان)، أسعد العزّوني (قاصّ وروائيّ وصحافيّ)، ماجد المجالي (شاعر)، سمير القضاة (شاعر)، عاطف الكيلاني (كاتب وناشر ورئيس تحرير موقع **الأردن العربي**)، ليلى الزعبي (ناشطة)، سارة القضاة (صحفيّة)، يحيى أبو صافي (باحث وكاتب)، نضال الخيري (رسام كاريكاتير)، محمد بدر (مخرج منفّذ)، إكرام عقرباوي (ناشطة)، لمى قلعجي (ناشطة)، عصام حمبوز (ناشط)، صلاح غرايبة (طبيب أسنان)، زينة كرادشة (محامية)، منى العاصي (مهندسة)، رشا الوحش (مراسلة صحفيّة)، محمد فرج (كاتب وناشط شيوعيّ)، رائد عودة (مخرج مسرحيّ وتلفزيونيّ)، خلود أبو حجلة (فنّانة تشكيليّة وناشطة)، طارق حمدان (شاعر)، كامل النصيرات (كاتب صحفيّ في جريدة **الدستور**)، سعاد نوفل (صحافيّة مستقلة)، رامي ياسين (شاعر)، إيّاد عودة (ناشط)، علي الدغليس (ناشط)، ريما العيسى (مترجمة)، مثنّى غرايبة (ناشط)، تهاني الشخشير (ناشطة سياسيّة)، محمد شريف الجيّوسي (صحفيّ)، رشا أبو جبارة (ناشطة)، منصور عثمان (طبيب أسنان وكاتب)، ربى عطيّة (مخرجة ومقدّمة برامج)، مثنّى حامد (كاتب وشاعر)، فيروز التميمي (روائيّة)، شاكر جرّار (ناشط)، كوليت أبو حسين (قاصّة)، رائد عبد الحق (عضو الهيئة الإداريّة لجمعيّة «أدلاّء السيّاح» الأردنيّة)، يزن الفالوجي (طالب)، فاروق وادي (كاتب)، إبراهيم نصر الله (روائيّ وشاعر)، إبراهيم حجازين (ناشط)، مصلح الهباهبة (إعلاميّ)، علاء الدين أبو زينة (كاتب ومترجم)، ليلى فيصل (ناشطة).

سوريا: محمد ديبو (شاعر وكاتب)، ميّة الرحبي (طبيبة وكاتبة)، سمير هنداوي (ناشط فلسطينيّ)، ناصر الغزالي (صحفيّ، مدير مجلة **مقاربات**)، محمد زكريا السقال (مدير «بيت الشام للثقافة والحوار،» مسؤول الإعلام في «رابطة حق العودة» في ألمانيا)، قاسم عزّاوي (شاعر وطبيب وعضو المؤتمر القوميّ العربيّ)، دلال جزماتي (مهتمّة بقضايا الشأن العامّ)، فاتح جاموس (قياديّ في حزب العمل الشيوعيّ)، عبدالوهاب عزّاوي (شاعر وطبيب)، مايا جاموس (إجازة في الدراسات المسرحيّة)، بسّام حلاوة (طالب جامعيّ)، مهنّد الجندي (طبيب)، مهران عيون (طالب جامعيّ)، نذير جزماتي (كاتب ومترجم)، باسل ديوب (إعلاميّ).

العراق: صباح المختار (رئيس جمعية المحامين العرب في بريطانيا)، علي القيسي (رئيس جمعية ضحايا سجون الاحتلال الأمريكيّ في العراق)، لبيد الصميدعي (مهندس)، إيمان أحمد خماس (صحفيّة وناشطة).

تونس: أحمد المناعي (رئيس المعهد التونسيّ للعلاقات الدوليّة).

فلسطين: عادل سمارة (كاتب ورئيس تحرير مجلة **كنعان**)، أمير مخّول (مدير عام «اتجاه» حيفا)، سميح طه حمّودة (القائم بأعمال رئيس دائرة العلوم السياسيّة - جامعة بيرزيت)، أنس البرغوثي (محامٍ وعضو هيئة تحرير مجلة **كنعان**)، أحمد حسين (كاتب، فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨)، بسّام الكعبي (صحفيّ)، سليم البيك (كاتب)، يافا المالكي (صحفية)، أغصان البرغوثي (صحفيّة)، جميل السلحوت (قاصّ وناقد)، إبراهيم جوهر (ناقد وقاصّ)، سمير الجندي (قاصّ وروائيّ)، موسى أبو دويح (ناقد)، نسب حسين (قاصّة وروائيّة)، حليمة جوهر (قاصّة وروائيّة)، لؤي زعيتر (شاعر شعبيّ)، سامي الجندي (شاعر)، مزين برقان (روائيّة)، محمد عليان (قاصّ وناقد)، د. وائل ابو عرفة (شاعر)، حذام العربي (ناقدة)، ديمة جمعة السمّان (روائيّة)، رشيد شاهين (كاتب وصحفيّ)، عمر رحّال (باحث، مركز إعلام حقوق الانسان والديمقراطيّة «شمس»)، ناصر حماد (صحفيّ ومخرج تلفزيونيّ)، علاء العزّة (أكاديميّ)، امال وهدان (عضو التجمع الشعبيّ لمناهضة التطبيع)، ماجد عاطف (أديب)، نضال حاتم (كاتب مسرحيّ وناشط)، محمد أحمد السعيد، عيسى بشارة (كاتب)، بيسان أبو خالد (باحثة في الطبّ وشاعرة)، جميل خرطبيل (باحث وأديب)، خالد إسماعيل رشيد (محامٍ ومستشار قانونيّ وناشط في حقوق الإنسان).

المغرب: أنيس الرافعي (قاصّ، عضو اتحاد كتّاب المغرب)، عبد الحميد الغرباوي (قاصّ، عضو اتحاد كتّاب المغرب، مؤسس ومدير موقع **المحلاج** للقصة)، محمد اللغافي (شاعر)، سعيدة الغياط (ناشطة).

مصر: عصام حنفي (رسّام كاريكاتير)، محمد مورو (كاتب إسلاميّ)، هشام فؤاد (صحفي)، فتحي خطاب (صحفيّ، مدير مكتب صحيفة **العرب اليوم** في القاهرة)، مركز الدراسات الاشتراكيّة، محمد فراج أبو النور (كاتب صحفيّ)، ساهر جاد (صحفيّ)، مديحة الملواني (صيدلانيّة)، جمال عبد الفتّاح (صيدلانيّ)، سوزان عصمت عبد الكريم (عضو في حزب الكرامة)، أحمد حسين الأهواني (أكاديميّ من جامعة القاهرة، امين صندوق جمعية المهندسين الكيميائيين).

لبنان: ملاك خالد (كاتبة وناشطة)، خالد عايد (باحث).

الولايات المتحدة: مسعد عربيد (كاتب وطبيب)، باسم خضر (ناشط).

النمسا: محمد أبو الروس (ناشط)، ريحان رمضان (رئيس تحرير مجلة **الخطوة**)، أسرة تحرير مجلة **الخطوة** الصادرة في النمسا، رابطة كاوا للثقافة الكرديّة في النمسا، أدمون خميس، شاهين سولاكة، شحادة نصّار، حسن الفقيه، محمد هاني.

الدنمارك: مصطفى عثمان، السويد، محمد ياسين (ناشط شيوعيّ).

فرنسا: الطاهر المعزّ (عامل اجتماعيّ).

ألمانيا: جون نسطة (نائب رئيس مؤسسة ابن رشد للفكر الحرّ في ألمانيا)، غسان الفالوجي (مهندس).

❖ ❖ ❖

مثقّفون وناشطون في الولايات المتّحدة وغيرها: نحن مع القلم الحرّ!

Dear Friends,

On May 19, 2007, Samah Idriss, Lebanese writer and editor of **Al-Adab** magazine, wrote an editorial titled "A Critique of (Pseudo) Critical Consciousness: Kurdistan - Iraq, A Case in Point." The piece, published following the fifth Irbil Festival, denounced the pandering of many Arab intellectuals to President Jalal Talabani, sponsor of the Festival, and to Fakhri Karim, its director. Idriss exposed the situation in Kurdistan as being very different from the island of stability we read about in the media. He spoke of the role of Israel and the Mossad, of violations of human rights (especially women's rights), of "honor crimes," of the role of the CIA... Idriss also alluded to what tens of influential people have written before him, particularly to Karim's corruption within the old Iraqi Communist Party, and the role some

Iraqi communists (among others) have played in various intelligence services. Due to an antiquated "Law of Press" that not only prevents "libel and slander" but also prevents people from documenting their accusations, Karim took Idriss to court and won his case. Idriss is now appealing. A campaign in support of Idriss and **Al-Adab** was recently launched in Lebanon. Its aim is to amend the law as to allow more freedom to criticize public figures and allow "slanderers" to provide proofs and witnesses.

We would like to add that in 2002, Samah among others started a campaign, in Lebanon, to boycott companies doing business with Israel. Their research was subsequently used by groups in Syria, Egypt, Jordan, and Bahrain to start their own campaign. After 2004 he has worked closely with the Palestinian BDS movement. In 2006 he was a founding member of the Civil Resistance Campaign in the aftermath of the Israeli invasion of Lebanon.

Thank you,

Andrew Pollack and Mirene Ghossein

وتلا ذلك تواقيع الأسماء التالية:

USA: Ammiel Alcalay (academic), WESPAC FOUNDATION (Peace and Justice Coalition), Cecilia Lavan (political activist), Diana Takieddine (pianist), Gaby Kety (MD), Andrew Pollack (activist), Irene Gendzier (academic), Joseph Massad (academic), Michael Gazelle, Helen Schiff (political activist), Majida Hilmi, Didi Beydoun, Mariam Said, Sulafa al-Bassam, Tamara Grapek, Assaf Kfoury (academic), Nicole Toutounji (photographer), Pierre Kfoury (business consultant), Charles Hazzi (MD), Joan Glickman (psychologist), Mirene Ghossein, Daniel Strum.

France: Kamal Boulllata (painter and writer), Lily Farhoud.

Lebanon: Grégoire Haddad (Archbishop).

❖ ❖ ❖

حـــاوره: طلال يحـــفـــوفي

رئيس تحرير الآداب في حوارٍ مع مجلّة «الرأي الآخر»:
مَن يخبرني كيف تضرر لبنان من مهاجمتي أحدَ مبرّري الاحتلال الأميركيّ في العراق؟

في العام ١٩٥٣، أنشأ الأديب الروائيّ اللبنانيّ الراحل د. سهيل إدريس مجلة ثقافيّة في بيروت سمّاها الآداب، بالتعاون مع الراحليْن بهيج عثمان ومنير بعلبكي. وما لبث أن استقلّ بها عن شريكيه في العام ١٩٥٦، وبقي رئيسًا لتحريرها حتى العام ١٩٩٢، عندما سلّم الراية إلى ابنه الناقد د. سماح إدريس، ليساهم في إعادة تجديد شباب المجلة شكلاً ومضمونًا، وذلك بعد أن ترهّلت الساحةُ الأدبيّة العربيّة، والتهمتْ ثقافةُ الاستهلاك السياسيّ والثقافيّ كلَّ المنابر ـ أو معظمَها على الأقلّ ـ التي كانت تصدح بهموم المجتمع والأمّة والمنطقة.

وقد أرادها إدريس المؤسِّس مجلّةً تحمل لواءَ الانبعاث العربيّ والنهضة القوميّة. ويبدو ذلك جليًا في تاريخ تأسيسها بعد عامٍ من اندلاع الثورة الناصريّة، لا على مستوى الأرض المصريّة وحدها، بل على مدى جماهير الأمّة العربيّة أيضًا. فقد تحوّلت المجلة حضنًا دافئًا لكلّ الأصوات الأدبيّة والفكريّة التي تبنّت خطّ العروبة وروّجتْ لمرحلةٍ من العزّ القوميّ على المستويات كافّةً. برز ذلك في الحرب الشعواء التي اندلعتْ بين مجلة شعر التي تأسّستْ عام ١٩٥٧، ومجلة الآداب، حول قصيدة التفعيلة وقصيدة النثر: ففي حين تمترس الحداثويون الجدد خلف مجلة شعر والغربنة الثقافيّة، أعلنتْ مجلة الآداب انحيازَها إلى الفكر القوميّ العربيّ في مواجهة الليبراليّة اليمينيّة والتمركس الثقافويّ.

ورغم تبنّي الآداب للشعر الحرّ الذي يعتمد التفعيلة، إلا أنها لم تستطع أن تَهْضم كثيرًا قصيدةَ النثر المتفلتّة من كلّ تحديد أو تقنين. وقد وجد فيها شعراءُ الحداثة العربيّة الأولى منبرًا متجدّدًا يعبّر عن العروبة التي بدأتْ بإعادة تشكيل المنطقة. ويكفي أن نذكر بعضًا من أسماء هؤلاء الشعراء الذين تربّوا في حضن الآداب، وتحت رعاية مؤسّسها وحمايته، لنعرف حجمَ الدور الذي اضطلعتْ به هذه المجلةُ في حركة النهضة العربيّة في النصف الثاني من القرن العشرين: عبد الوّهاب البيّاتي، أحمد عبد المعطي حجازي، صلاح عبد الصبور، أمل دنقل، سعدي يوسف، علي الجندي، معين بسيسو،

عزّ الدين المناصرة، شوقي بزيع، محمد علي شمس الدين... وأما على مستوى النقد الأدبيّ، فقد مرّت فيها قاماتٌ من أمثال عزّ الدين إسماعيل، مطاع صفدي، شوقي خميس، إحسان عبّاس، جبرا إبراهيم جبرا، شكري عيّاد، وصولاً إلى أجيال باتت مكرّسة لاحقًا: رجاء النقاش، سامي خشبة، صبري حافظ...

وعلى الرغم من نكسة ١٩٦٧ القاسية على المستوى السياسيّ والعسكريّ العربيّ، إلاّ أنّ المجلة بقيتْ صامدةً في مسارها، وفيّةً لخطّها، تستنهض الموضوعيّة في مرحلةٍ أفلتتْ فيها العواصفُ من عقالها. وبدأت تدعو إلى النقد الذاتيّ وتقييم الأزمة وسبل علاجها.

ومع تولّي السادات مهمّةَ إخراج مصر من نادي العروبة المقاومة، مفتتحًا عصرَ التطبيع مع العدو الصهيونيّ، بدأت الانهياراتُ القوميّةُ تتوالى على المستويات السلطويّة كافة، الحزبيّة والجماهيريّة. وبدأت الهزّات الارتداديّة تغزو معاقلَ الثقافة العربيّة التي بدأتْ تتهاوى أمام الفضائيّات الاستهلاكيّة، والقطْرية الانعزاليّة. وكان لا بدّ لهذه الأزمات، التي طالت في ما طالت أصدقاءَ الآداب ومثقفيها، من أن تنعكس على انتشار المجلة وقرّائها. فاضطر الأبُ المؤسِّس ورئيسُ تحريرها الجديد إلى إطلاق نداء مشترك إلى القراء للحؤول دون توقّف المجلة (على أساس أنها ترفض مالَ الأنظمة وترفض التمويلَ الأجنبيّ). وكانت ردودُ فعل الشامتين أقوى بكثير من ردّات فعل الأنصار والمريدين؛ ذلك لأنّ مشكلة الآداب الحقيقيّة نابعة من توجّه المجلة القوميّ والعروبيّ الذي ما عادت تحتمله مرحلةُ «السلام» (اقرأ الاستسلام) في ظلّ لامبالاةٍ شعبيّة وثقافيّة معيبة؛ كما أنه نابعٌ من التشدّد في الحصارات الرسميّة التي تجلّت في قرارات المنع والمصادرة.

مجلة الآداب دخلتْ منذ شهور عامها الثامن والخمسين! ثَقُل اللسانُ ولم يَفقد القلمُ رشاقتَه. مات المؤسِّس، فجاء الابنُ ليحمل صليبَ الآلام دفاعًا عن حلم الوالد، وعن قضيّته التي هي نفسُها وجعُ هذه الأمّة. ولكنّ الحرب على الآداب مازالت مستمرّة، لا بل تزداد شراسةً. فالثأر لا يرضى إلا بالإعدام. وقد خبّأوا قناني الشمپانيا في انتظار الاحتفال بيوم موت المثقف العربيّ الملتزم، وإطلاقِ حلقات الدبكة فوق قبره.

مقدّمةٌ أردناها تقريرًا مختصرًا عن مجلةٍ عريقةٍ ربّما جهل الكثيرُ من الأجيال الطالعة دورَها، لكي لا يكون السؤالُ الأول: «لماذا الآداب هي التي تُستهدف اليوم من قِبل السلاطين ومستشاريهم؟» وكأنّ ما يجري الآن معركة ثقافيّة معزولة عمّا قبلها.. وما بعدها. ولكنّ السؤال يبقى ملحًا: «لماذا الآداب؟». فالمقالات والكتب التي تناولتْ فخري كريم وسلوكَه السياسيّ والأمنيّ و... الماليّ خلال انتسابه إلى الحزب الشيوعيّ العراقيّ، وانتقاله إلى المستشاريّة الثقافيّة لرئيس العراق المعيَّن من قِبل الاحتلال، تبنّتها أسماء أدبيّة وإعلاميّة مرموقة على مدى الوطن العربيّ. وهي مبثوثة في الكتب والصحف والمجلات، بل تعجّ بها المدوّناتُ على شبكة الإنترنت. ومع ذلك، فإننا لم نسمعْ تصحيحًا أو اعتراضًا من السيّد كريم! فلماذا الآداب؟

هذا هو السؤال الأول الذي حملناه إلى رئيس تحرير الآداب د. سماح إدريس، بعدما فوجئنا بخبر الحكم القضائيّ غير المنصف في الدعوى التي رفعها فخري كريم عليه وعلى الآداب ومديرتها المسؤولة، قبل أن نسمع بالقضيّة نفسها!

*** ما الذي حدث؟ ولماذا؟**

ـ في البداية أحيّيك أخي طلال إعلاميًا ملتزمًا بالحريّة والتحرّر، وأحيّي **الرأي الآخر**، شريكةَ مجلة الآداب في خطّ العروبة الجديدة.

نشرتُ افتتاحيّتي، موضوعَ الدعوى، وعنوانُها «نقدُ الوعي 'النقديّ': كردستان ـ العراق نموذجًا» في العدد ٥ ـ ٦، ٢٠٠٧ من الآداب، بهدف نقد «أدعياء الوعي النقديّ» الذين «يهاجِمون ظالمين مستبدّين، لكنهم يَسْكتون عن ظالمين مستبدّين آخرين.» وكنتُ قد بدأتُها بنقد أدونيس (فردّ عليّ ورددتُ عليه وانتهى الأمر)، وشاكر النابلسي، وپول شاوول، وعلي حرب. ثم تطرّقتُ إلى «مهرجان المدى» (ربيع ذلك العام في كردستان ـ العراق) الذي دُعي إليه ٧٠٠ مثقّف كما قيل، وكان برعاية جلال الطالباني، وإدارةِ «الزميل فخري كريم.» فاستهجنتُ ألاّ يتحقّق معظمُ هؤلاء المثقفين من واقع الأمور هناك: كدوْر الموساد الإسرائيليّ، وحقوقِ الإنسان (والمرأة)، ودورِ الحزبين الكرديين الرئيسيْن في دمار كردستان بسبب اقتتالهما، وهويّةِ الداعي (فخري كريم) السياسيّةِ نفسها. وأوردتُ أمورًا كثيرةً استندتُ فيها إلى تحقيقاتٍ إسرائيليّة وغربيّة ووثائق الأمم المتحدة، ومن بين هذه الأمور: وجودُ الموساد في كردستان فعلاً وبشكلٍ شرعيّ، وتزايدُ جرائم الشرف، وتوقيفُ الصحافيين، واستخدامُ التعذيب ضدّ الموقوفين، وسوءُ معاملة العرب داخل كردستان. وتوقّفتُ في عشرة سطور فقط عند

فخري كريم، بوصفه الداعيَ إلى هذا المهرجان، و«كبيرَ مستشاري» الرئيس العراقيّ المدعوم من الاحتلال الأميركيّ. فاستغربتُ ألاّ يتناول أحدٌ تقريبًا من المدعوّين عشراتِ المقالات التي تتساءل عن مصير أموال الحزب الشيوعيّ العراقيّ، وأموال مجلة **النهج** و«دار المدى،» ولا عن صلات بعض «الشيوعيين العراقيين القدامى/الجدد» بمخابرات النظام السابق فضلاً عن مخابراتٍ أخرى لاحقًا. وختمتُ بالآتي: «إنّ وطننا، الوطنَ العربيّ، في مأساةٍ لا لأننا ابتُلينا بأنظمةٍ مستبدّةٍ فحسب، وبأطماعٍ إمبرياليّةٍ وصهيونيّةٍ متعجرفةٍ فقط، بل لأننا أيضًا إزاء تراجعٍ حادٍّ في الوعي النقديّ الحقيقيّ»؛ ذلك أنّ قسمًا من الوعيِ الليبراليّ السائد يكتفي بنقد الديكتاتوريّاتِ العربيّة، لكنه لا ينبس ببنت شفة حيال «الديمقراطيّة» الأميركيّة الإجراميّة الجديدة في العراق.

*** وطار صوابُ فخري كريم والطالباني!**

ـ هذا ما يبدو! آه، نسيتُ أن أخبرك أنّني أوردتُ في الافتتاحيّة ما تناقله كثيرون، ومنهم عائلاتُ شهداء، عن مجزرة وقعتْ في «بشت آشان» عام ١٩٨٣، وراح ضحيّتَها أكثرُ من مئة شيوعيّ وشيوعيّة عزّلٍ من السلاح، كانوا قد لجأوا إلى كردستان هربًا من بطش صدّام، فقُتلوا على يد أحد الحزبين الكرديين الرئيسيْن. والأفضل ألاّ أسترسلَ في هذا الموضوع كي لا أورّط **الرأي الآخر** في دعوى قضائيّةٍ ضدّها (يضحك).

*** وماذا جرى في المحكمة؟**

ـ أفّ! جلسات على مدى أكثر من سنتين. ركّز محامي فخري كريم السيّد أحمد الزين على قضيّتين: ذمّةِ موكّله الماليّة، وارتباطِه بالمخابرات المتعدّدة. قلتُ في جلسة الاستجواب إنني، في ما خصّ القضيّة الأولى، قد استندتُ إلى عشرات المراجع من مقرّبين إلى السيّد كريم يتحدّثون عن تحوّل مجلّة **النهج** إلى ملْكيّة شخصيّة باسمه (بدلاً من أن تكون ملْكًا للأحزاب الشيوعيّة العربيّة)، وإلى عدم معرفة أعضاء مكتب سياسيّ في الحزب الشيوعيّ العراقيّ نفسِه بمصير «هبات مليونيّة» زعم كريم أنه جاء بها من غير مصدر (الرئيس علي ناصر محمّد، عرفات،...). أما التهمة الثانية فقلت إنها تخصّ «بعضَ الشيوعيين العراقيين القدامى/الجدد» من دون تحديد. وعندها قال الزين إنه على استعدادٍ لسحب الدعوى ضدّي إنْ قلتُ إنني لم أكن أقصد موكّلَه بتهمة التعامل مع المخابرات.

*** بكلام آخر، كان محاميه على استعداد لأن «يبلع» تهمةَ الاختلاس.**

ـ (ضاحكًا) هذا صحيح. لكنني رددتُ بما معناه أنّي أرفض أن يحاكِمَ أحدٌ نواياي؛ فهذه محكمةُ مطبوعات... لا محكمةُ نوايا!

*** إلام استند محاميك الأستاذ ألبير فرحات والأستاذة الزميلة دونا جعلوك؟**

ـ جرى التركيز على أنّ المدّعي من الشخصيّات العامّة. فالسيّد كريم كان مسؤولاً في حزب عريق، وهو اليوم «كبيرُ مستشاري» الطالباني، ويتبنّى سياساتٍ عامّةً تستدعي انتقادي الشديدَ لكوني كاتبًا وناشطًا معاديًا لاحتلال العراق ولو بذريعة «التخلّص من الديكتاتوريّة المحلّيّة.» وعليه، فإنّه سيكون من المفهوم أن تتعرّضَ الشخصيّاتُ العامّةُ لانتقاداتٍ أعظمَ ممّا قد يتعرّضُ له الأفرادُ «العاديّون،» لأنّ أخطاءَها أو ارتكاباتِها أفدحُ أثرًا لكونها تطاولُ أمّةً أو تيّارًا أو حزبًا أو ثقافةً. وطلبنا من المحكمة السماحَ لنا بتقديم الإثباتات على «اتهاماتنا» واستدعاء الشهود، ولاسيّما أنّ الدعوى تتحدّانا أن نفعل ذلك!

*** ما كان ردّ القضاء على طلبكم؟**

ـ لن تصدّقَ يا أستاذ طلال! لم ينبسْ ببنت شفة!

*** أوف!**

ـ وكان الأستاذ فرحات قد ذكر أيضًا في مرافعته القيّمة أنّ فخري كريم (أو فخري وليّ، أو فخري زنكنه) لم يتقدّم من الآداب بنشر ردّ على افتتاحيّتي، بل استغلّ القضاءَ فورًا، مخالفًا بذلك أعرافَ الصحافة عندنا. وأضاف فرحات أنّ قيام الآداب بنشر الدعوى (كاملةً)، بل وبإعادة نشر ١٨ مقالةً ضدّي، دليلٌ ساطعٌ على أنّ المسألة ليست شخصيّة، الأمرُ الذي ينفي عني سوءَ النيّة الشخصيّة تجاه مستشار السلطان واليساريّ السابق وصاحبِ الأدوار المتقلّبة ذاتَ اليمين وذاتَ اليسار... وذاتَ الوسط.

*** كيف ستتعاملون مع هذه الدعوى؟ هل ستكتفون باستئناف الحكم وحصرها في المجال القضائيّ، أمْ أنها ستتحوّل إلى قضيّة رأي عامّ بدأتْ تباشيرُها مع مؤتمركم الصحافيّ في آذار، والذي شاركتْ فيه وجوهٌ مرموقةٌ على المستويات الثقافيّة والإعلاميّة والمدنيّة؟**

ـ إنّ ما يريده المستشار (ومَن وراءه ربّما) هو بالضبط أن تنحصر المسألةُ بالقضاء. أما الحملة التضامنيّة مع الآداب فتعتبر المسألةَ من البداية مسألةَ رأيٍ عامّ تطال: حريّة التعبير، والاحتلال، وزيفَ اليسار الذي يمثّله كريم، وتهافُتَ المثقف التابع، إلى آخره. ولذلك فإنّ الحملة قرّرتْ عدّة خطوات، بدأتْها بالمؤتمر الصحافيّ الذي عقدتْه في دار الآداب، وتميّز بحضور سياسيّ وثقافيّ وطلاّبيّ ونقابيّ وشبابيّ لافت: نقابة الصحافة، نقابة المحرّرين، حركة الشعب (رئيسًا ونائبَ رئيس ومسؤولي عدّة قطاعات)، الحزب الشيوعيّ، الجبهة الشعبيّة (مسؤولها الأول في لبنان)، اتحاد الكتّاب (رئيسًا)، اتحاد الشباب الديمقراطيّ،... أما الخطوات التالية التي قرّرتها الحملة، فأتمنّى أن يُسأل عنها أحدُ الرفاق الآخرين (مثلاً: جورج عازار، إبراهيم الحلبي، دونا جعلوك، عربي عنداري، مجدولين درويش،...). ولكنْ، من جهتي كرئيس تحرير الآداب، فقد تعهّدتُ بأن أقيم ندوةً باسم المجلة عن قانون المطبوعات المتخلّف وسُبل تعديله، وسيشارك فيها حشدٌ من القانونيين والإعلاميين والمثقفين.[1] فلو لم يكن القانونُ اللبنانيّ ذا ثغرات، لما تسلّل فخري كريم إلى مقاضاتي، بل كان قاضى عشراتِ «الشتّامين» الآخرين في بلادٍ أخرى، لكنه لم يجرؤ على ذلك لأنّ الناس والقضاة والمحامين كانوا سيَسْخرون منه في بريطانيا والنروج والنمسا مثلاً! هل تعلم أنّ الصحافة البريطانيّة تسمّي طوني بلير «كلب بوش» ولا أحد يقاضي أحدًا بالقدح والذمّ لأنّ بلير شخصيّة عامّة، فضلاً طبعًا عن كونه مجرمًا في حقّ شعب العراق؟

*** وليس أيّ كلب: إنه كلبٌ مخصوصٌ من نوع «بودل»!**

ـ (مقهقهًا) نعم يا صديقي. عندنا يدمّرون هذه الأمّة، ويسرقونها، ويُدخلون الأعداءَ على ظهورهم، وينكحونها (لا تؤاخذْني على التعبير) على مرّ العصور واختلاف الأنظمة... ولكنك إنْ فضحتَهم اتّهموك بالقدح والذمّ! على كلّ حال، إضافةً إلى الندوة القانونيّة عن تعديل قانون المطبوعات، هناك حملةُ تبرّعات لجمع الغرامات إنْ أخفق الاستئنافُ (٨٠٠٠ دولار غرامات عن عشرة سطور تشكّل غيضًا من فيض آلاف السطور المنشورة على الإنترنت ضدّ فخري كريم!)، ولعقد لقاءات تضامنيّة. فالحملة تعتبر أنّ ما أصابني أصابها في الصميم، ولأفرادها كلّ الشكر والتقدير. والجدير بالذكر أنّ الغرامة ستؤدّى للمحكمة، لا لفخري كريم (الذي لم يطالبْ إلاّ بمبلغ رمزيّ)، وكأنني بافتتاحيّتي أهنتُ لبنان، أو طعنتُ في رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة، أو إحدى الطوائف «الكريمة،» أو أخللتُ بالأمن الاجتماعيّ في لبنان! تُرى، مَن يخبرني كيف تضرّر لبنانُ بمهاجمتي أحدَ مبرّري الاحتلال الأميركيّ في العراق، أو أحد مَنِ اتهمه الكثيرون بموضوعاتٍ ماليّةٍ وسياسيّةٍ وأمنيّة؟ هل لبنان بات مُدافعًا عن ذلك كلّه؟!

*** ولكنْ هل تعني هذه الحملة في شقّها الماليّ اعترافًا بعجزكم عن دفع هذا المبلغ؟ أمْ أنّ لها تفاسيرَ أخرى في السياق الاعتراضيّ على القضيّة؟**

ـ طبعًا، دار الآداب تملك هذا المبلغ. ولو!! ولكنّ المسألة ليست في القدرة أو عدمها، بل في أنه ليس من مسؤوليّة الكاتب الحرّ وحده أن يتحمّل هجومَ القضاء والأنظمة عليه. ما كتبتُه في تلك الافتتاحيّة يعبّر عن رأي كثيرين، ولذا فهم يتضامنون معي، بالتوقيع، والرأي، والمشاركة الماليّة ولو بمقدار ٥ آلاف ليرة (أكثر من ٣ دولارات بقليل). وقد أنشأ الرفاقُ مدوّنةً جديدةً لنشر المقالات المتضامنة والتعليقات عليها، وخصّصوا ركنًا لإرسال التبرّعات عبر بطاقات الائتمان. وعنوان الموقع: http://adabmagclub.blogspot.com/

*** المتابع لردود الفعل الإعلاميّة حول هذه القضيّة يلاحظ إهمالَ القنوات التلفزيونيّة لتغطيتها، وقصورَ الصحافة المكتوبة في متابعتها، وازدحامَ البيانات والمدوّنات الإلكترونيّة في إثارتها. ما هو تقييمكم لحجم التضامن الثقافيّ والإعلاميّ معكم.. أو ضدّكم؟**

ـ الإعلام التلفزيونيّ ممولّ من أعداء خطّ الآداب باستثناء قلّة قليلة (كتلفزيون «الجديد»). تصوّرْ مثلاً أنّ تلفزيون «العربيّة» أجرى مقابلة مع السيّد كريم، ولم يجْرِ أيّ شيءٍ معي. كفانا موضوعيّة زائفة! وهناك إعلام غير معادٍ ولكنه غير

---

١ ـ تُنشر المداخلات في العدد القادم. (الآداب)

مبالٍ إلاّ بقضايا معيّنة (كتلفزيون المنار مثلاً). أما الصحف، فالمشكلة أخفّ، ولكنّ معظمَها سعوديُّ التمويل ويؤيّد «العمليّة السلميّة» في العراق. وبعض الصحف متحالف نشريًا مع فخري كريم. ولكنْ في المقابل، فإنّ المواقع والمدوّنات الإلكترونيّة مؤيّدة لنا في غالبيّتها الساحقة. وهي اليوم تردّ على الحكم القضائيّ بإعادة نشر افتتاحيّتي عام ٢٠٠٧. ويبقى الدور الأبرز المناصر لي في الصحافة هو دور الزميلة جريدة **الأخبار**، يليها **القدس العربي** (لندن). ومؤخّرًا برز دور **البناء** (القوميّة الاجتماعيّة) ودوركم، علمًا أنكم مع الآداب منذ عقود!

*** بين «ميثاق الشرف» الذي وقّعته فعاليّاتٌ مرموقةٌ دفاعًا عن الآداب ومطالبتهم بسحب الدعوى المرفوعة على المجلة، وصدور الحكم القضائيّ لصالح السيّد فخري كريم... هل تمّت وساطاتٌ أو حواراتٌ غير مباشرة عبر أصدقاء مشتركين حول هذه القضية؟**

ـ تمّت محاولة وساطة واحدة من الأستاذ طلال سلمان، وكانت هاتفيّة. لكنني رفضتُ التراجعَ عن أيّ كلمة كتبتُها، ورفضتُ الاعتذارَ من السيّد كريم طبعًا. وقلتُ إنّ كل ما أنا مستعدٌّ للقيام به هو أن أنشر في الآداب ما شاء من الردود والتوضيحات (أصلاً أنا نشرتُ كلّ شتائم بطانته ضدّي وضدّ موقّعي «ميثاق الشرف»: من اتهامنا بالعمالة لصدّام، إلى اتهامي بالـ «عواء الكريه»). لكنّ مستشار السلطان لم يقبل الردّ، فقررتُ خوضَ المعركة القضائيّة والثقافيّة.

*** ما هي استشرافاتكم للمرحلة المقبلة، على صعيد مجلة الآداب انطلاقًا من هذه القضيّة نفسها؟ وبالتالي ما هو مستقبل الإعلام الثقافيّ الملتزم في مجتمعٍ تكاد تنقرض فيه الكلمةُ المطبوعةُ أمام ثقافة التعرّي البصريّ وبرامج التسلية والترفيه والمطبخ؟**

ـ النقّ لا يجدي نفعًا، أخي طلال. الانقراض سببُه القبولُ به! نبقى إذا قرّرنا البقاءَ، وننقرض إذا حَكَمْنا على أنفسنا بالموت. علينا أن نتضامن في ما بيننا كي لا نموت. الحملة التضامنيّة مع الآداب قد ترسم بداية «خارطة طريق» أمام كلّ حملة تضامنيّة جديدة: لقاءات، مؤتمرات، ورش عمل، تبرّعات، اكتتابات. الكلمة المطبوعة لن تنتهي مادمنا نستطيع أن ندعمها. لو خَصّص كلُّ مثقف عربيّ، ناصريّ أو يساريّ أو...، ثمنَ فنجان قهوة سنويًا لدعم مجلة واحدة كـ الآداب لما عانت هذه المجلة. أما النقّ فلنتركْه للعاجزين، وللكافرين بشعوبهم!

الرأي الآخر،
العدد ٤٣، آذار ٢٠١٠

اقرأ في العدد القادم من الآداب

- **الأدب الجديد في الأردن.**
- **قصائد وقصصاً ومراجعات كتب.**
- **نقد الملفّين الخاصَّيْن بـ «اليسار العربيّ».**